

## قرارات

### **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي**

**قرار وزارى رقم ٧٢٦ لسنة ٢٠١٩**

**وزير الزراعة واستصلاح الأراضي**

بعد الاطلاع على قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء الهيئة العامة

للخدمات البيطرية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٩ الصادر بشأن إنشاء صندوق العلاج الطبيعي :

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٠٥ لسنة ١٩٩٠ بتنظيم العمل بصندوق العلاج الاقتصادي والقرارات المعدلة له :

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤١١ لسنة ١٩٩٨ بشأن أجور التقنيين الاصطناعيين والقرارات المعدلة له :

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣٥٨ لسنة ٢٠١٧ بشأن مقابل أداء خدمة التلقيح الاصطناعي للحيوان :

وعلى محضر اجتماع مجلس إدارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٢ :

وعلى مذكرة الهيئة العامة للخدمات البيطرية الواردة رفق الكتاب الوارد برقم (١٠٢٢٩) بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٧ :

وعلى رأى السيد الأستاذ المستشار القانوني للوزارة الوارد برقم (٩٢٣٨) بتاريخ ٢٠١٩/٧/١ :

## قرار :

**مادة ١** - يعدل مقابل أداء خدمة التلقيح الاصطناعي للحيوان شاملة سعر جرعةسائل المنوى المجمد (القُصبة) المستخدمة في هذه الخدمة ثلاثون جنيهاً داخل الوحدة وأربعون جنيهاً خارجها ، وسعر بيع جرعةسائل المنوى المجمد المحلي شاملة قيمة حفظ الجرعة بالسائل النيتروجيني عشرون جنيهاً بالنسبة للتي تصرف من مركزى العباسية وبنى سويف لمديريات الطب البيطري بالمحافظات وأربعون جنيهاً بالنسبة للتي تابع من مديريات الطب البيطري بالمحافظات ومن مركزىسائل المنوى المجمد بال Abbasia وبنى سويف إلى الجهات الخارجية غير التابعة للهيئة (المزارع الخاصة أو الحكومية - المربي - القوات المسلحة - الشرطة - الجهات البحثية) وكذا سعر بيع لتر النيتروجين السائل لمديريات الطب البيطري بالمحافظات والجهات التابعة للهيئة خمسة جنيهات ولجهات الخارجية غير التابعة للهيئة سبعة جنيهات .

**مادة ٢** - ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، ويلغى كل ما يخالفه أو يتعارض مع أحکامه .

صدر في ٢٠١٩/٧/٣

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

أ.د/ عز الدين أبو سليم